

21 ماي 2015

596

من وزير المالية
إلى

الموضوع : حول تطبيق الفصلين 34 و35 من قانون المالية لسنة 2014
المرجع : مكتبكم بتاريخ 15 ماي 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ حريفكم تفوق معاملاته معكم ما قيمته 2.000 دينار وذلك عند رفعه يوميًا لكل بضاعة على حدة حيث بلغت اقتنائه الشهرية لديكم 70.000 دينار بعد خلاصها مقسمة على امتداد شهر، كما بينتم أنّ شركتكم تقوم بإصدار فواتير كل 15 يوما. وطلبتم على هذا الأساس معرفة هل أنّ أحكام الفصلين 34 و35 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بترشيد المعاملات المالية التي تتم بين المؤسسات نقدا تطبّق على هذه العمليات أم لا ؟

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ أحكام الفصلين 34 و35 من قانون المالية لسنة 2014 تطبّق على الإقتناءات التي يتمّ خلاص مقابلها نقدا التي تتمّ خلال سنة 2014 والتي يساوي أو يفوق مبلغها 20.000 دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة. ويخفّض هذا السقف إلى 10.000 دينار بالنسبة إلى سنة 2015 و5.000 دينار ابتداء من غرة جانفي 2016.

ولا تطبّق أحكام الفصلين المذكورين على المبالغ أو الفواتير التي تقل كل واحدة منها عن السقف المذكور حتّى ولو تجاوز مجموع الإستخلاصات السنوية بالنسبة إليكم لدى نفس الحريف هذا السقف.

غير أنّ أحكام الفصلين المشار إليهما أعلاه تطبّق على العمليات التجارية التي تساوي أو تفوق قيمتها السقف المذكور حسب الحالة دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة والتي يتمّ دفع مقابلها نقدا على أقساط حتّى ولو قلّ كل قسط منها عن الحدّ المذكور.

بالتالي، وفي الحالة الخاصّة، وباعتبار أنكم تقومون بإصدار فواتير كل 15 يوما بعنوان اقتناءات تفوق 70.000 دينار شهريًا فإنّ أحكام الفصلين المشار إليهما أعلاه تطبّق:

- عندما يساوي أو يفوق مبلغ الفاتورة التي تصدرونها بهذا العنوان السقف مبلغ الفاتورة المذكور أعلاه دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة،
- أو عندما يتعلق الأمر بعمليات تجارية تساوي أو تفوق قيمتها السقف المذكور بمسافات تجارية أعلاه دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة والتي يتم دفع مقابلها نقدا على القيمة المضافة،
- أقساط حتى ولو قلّ كل قسط منها عن الحد المذكور.


وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للضرائب

والتشريف الجليل

الإمضاء:  خواتي